

السيد الفاضل : معالي وزير السياحة والآثار بالحكومة الليبية في البدء يطيب لنا أن نرفع لسيادتكم عظيم الشكر والامتنان ونسأل الله التوفيق والسداد لكم في جهدهم المبذول من أجل الدفع بالجهد الذؤب والعمل السياحي المثابر بدولة ليبيا . عبر حماية وصيانة المعالم الأثرية المتنوعة وادارتها بحرفية واقتدار ، والعمل عبر منظومة وزارة السياحة والآثار المتمثلة في الكوادر الإدارية والفنية المهنية المتخصصة من أجل الترويج السياحي لما تزخر به دولتنا من كنوز آثرية ذات قيمة لا تقدر بثمن لموقع ومدن أثرية موغلة في القدم . هذه المدن والكنوز الأثرية التي تؤشر لقدم التاريخ الحضاري لدولة ليبيا . وأن جهدهم المبذول هذا في حمايتها ورعايتها والتعریف بها وتسويقها في العالم ، وجعلها مورد ذو مردود مالي واقتصادي متعدد كمصدر اقتصادي بديل عن النفط ، وإن اهتمامكم هذا يعتبر انعكاس لوعيكم الثقافي والعلمي بقيمة هذا الموروث الحضاري الذي تحتويه جغرافية ليبيا . لذا وجب الإشارة بما تبذله وزارة السياحة تحت إدارتكم أولاً . وهو ذاته ما دفعنا لوضعكم في صورة جزء هام وأساسي من خريطة جغرافية السياحة والآثار في فزان . حيث وكما تعلمون بأننا قد تشرفتا بأن نسهم وأن تكون من ضمن كوادر وزارة السياحة والآثار فكان تكليفنا بأن نكلف بالعمل و شغل مهام مراقب آثار فزان ، و من خلال ممارستنا اليومية لمهامنا التي كلفنا بها . و التي يأتي في مقدمتها العمل على جعل التوجيهات والخطابات التي تمثل منهجية للعمل ) و تنظيمه و الصادرة عن الحكومة الليبية والجهات التابعة لها والخاضعة لإشرافها . و من خلال اتخاذنا للإجراءات العملية لتنفيذ ذلك وهو على ما يبدو لم يرود لبعض الأفراد والشخصوص التابعة لآثار فزان . فمن خلال ممارستنا لمهامنا تكشف لنا جملة من الممارسات شكلت عائق وارباك من بعض العناصر التابعة لآثار فزان وسعت لاستصدار قرار من رئيس مصلحة الآثار بطرابلس يقضى بتكليف مراقب جديد بديل لنا و كلفت لجنة تسليم و استلام برئاسة عضو هيئة تدريس جامعي من خارج القطاع عضوين تابعين لآثار فزان ، وقد مارست اللجنة المكلفة مهامها بشكل منفرد دون التواصل معه ! لا كتابيا ولا شخصيا ، وقادت باتمام عملية التسليم والاستلام الشكلية والوهمية خارج إطار أصول العمل الإداري و مقاره الرسمية حيث وصل لعلمنا أن اللجنة قد اتمت عملية التسليم والاستلام الوهمية بمربوغة الموظف التابع لآثار فزان والمكلف من مصلحة الآثار بطرابلس . وقد سبق ذلك اصدار رئيس مصلحة الآثار بطرابلس لقرار بإيقاف مرتبى لحين مثولي أمام إدارة التحقيق وتكليف مراقب جديد . أسف يفتقد لأساسيات و اصول العمل الإداري و اشتراطات التحقيق الإداري والعقوبات اللاحقة له . إن تلك الممارسات والتي أسهم فيها بكل أسف موظفين تابعين وظيفيا لآثار فزان . تشكل في مجملها ممارسات خارج القانون و مخالفة لأصول و واجبات العمل الإداري التسليلي ، ضاربين بقواعد التراتبية الوظيفية عرض الحائط ، في اخلال واضح وجلي بواجبات وحقوق الموظف التي يتوجب عليه الالتزام بها ، في قفزة غير مسؤولة وتشكل استهتار متعمد بثوابت و اشتراطات العمل الإداري و قانون علاقات العمل الليبي ولائحته التنفيذية وكل القرارات والتعيميات التي تصدر عن الجهات العامة بالدولة – ناهيك عن أن هذه الممارسات تشكل ارباك و فوضى تلحق ضرر بسير العمل في هذا القطاع ، وتخلق وتزرع نوع من الانشقاقات والانقسامات داخل موظفي وزارة السياحة والآثار ، وتشغلهم عن حقيقة وظائفهم وطبيعتها وتجعلهم ينصرفون باهتمامه لمهارات و أعمال ليست من اختصاصهم . يشكل ما قام به بعض موظفي آثار فزان سواء وأعضاء لجنة التسليم و الاستلام و العضو الجديد المكلف بآثار فزان من قبل مصلحة آثار طرابلس ، يعد عمل مخالف للقانون و تعدى صارخ و استهتار بين باصول العمل القانوني الإداري . وستكون له آثار ضارة و تبعات مريرة بقطاع الآثار بفزان ولبيا وسابقة لها ما بعدها ، حيث يعتبر ذلك انتحال لصفة و استيلاء على وظيفة رسمية خارج إطار القانون يرتفع بكل عناصره لاغتصاب لسلطة وظيفة و انتحال لصفة و تبعات مسلطات الدولة ممثلة في عدم احترام قوانينها وتعليماتها وسلطاتها العليا . و هو ما يتوجب من وجهة نظرى اتخاذ الإجراءات التأديبية الرادعة حتى لا تتكرر مثل هذه الأفعال . سيادة الوزير المحترم : في شكل موجز و مختصر سردنا على سيادتكم بعض المخالفات والممارسات المخالفة للقانون، والتي نأمل من سيادتكم تدخلكم العاجل لمعالجة هذه الخروقات الوظيفية الفادحة ، و تصحیح هذه المغالطات واتخاذ ما يلزم لإادة الاستقرار الوظيفي لآثار فزان . و ارجاع حقوقى الوظيفية والتي يأتي في أولها الإفراج عن مرتبى . حيث حمى القانون المرتب بعدة ضمانات واشتراطات . نتطلع لتفضلكم بتصحیح الأوضاع وذلك لانعقاد الاختصاص لكم دون غيركمفضلوا بقبول كامل التقدير والاحترام